

Distr.: General
22 March 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المنقحة المتعلقة بتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات
الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى
المعني بعمليات السلام

الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم
المركزية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية في نسخة أولية من تقرير الأمين العام المعنون ”التقديرات المنقحة المتعلقة بتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام“ (A/70/745)، الذي يتعلق بالباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد اجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدّموا لها معلومات وإيضاحات إضافية احتتموها بردود خطية وردت في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦.

٢ - ويشير الأمين العام إلى أنه تم تقديم التقرير المذكور أعلاه (A/70/745) متابعةً لتقريره المعنون ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع



الرجاء إعادة استعمال الورق

230316 230316 16-04587 (A)



المستوى المعني بعمليات السلام“ (A/70/357-S/2015/682). ويشمل كلا هذين التقريرين والمعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية معلومات أساسية بشأن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (A/70/95-S/2015/446) والإجراءات المتخذة بشأنه، على النحو التالي:

(أ) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كلف الأمين العام فريقا مستقلا رفيع المستوى معنيا بعمليات السلام بإعداد تقييم شامل لعمليات الأمم المتحدة للسلام في الوقت الحاضر ولسبل زيادة فعاليتها وكفاءتها واستجابتها في عالم آخذ في التغير (انظر A/70/357-S/2015/682، الفقرة ١)؛

(ب) في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال رئيس الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام تقرير الفريق إلى الأمين العام، الذي أطلع الدول الأعضاء عليه في الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الموجهتين إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (A/70/95-S/2015/446)؛

(ج) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أصدر تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/357-S/2015/682). وفي الفقرة ٣٦ من هذا التقرير، يحدد الأمين العام برنامج عمل قصير الأجل يرمي إلى جعل عمليات الأمم المتحدة قادرة على تحقيق الهدف المنشود منها، مع التركيز على الإجراءات التي يجري اتخاذها أو التي يمكن مواصلتها خلال عام ٢٠١٦، والقيام في الوقت نفسه بتقديم أفكار بشأن الإجراءات التي من المقرر أن ينظر فيها خلفه والدول الأعضاء. ويشمل برنامج العمل الذي قدمه الأمين العام في الفرع الرابع من التقرير طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك (أ) تعزيز قدرات منع نشوب النزاعات والوساطة لحلها؛ (ب) تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية؛ (ج) عمليات السلام المصممة خصيصا؛ (د) الدعم الميداني السريع؛ (هـ) سرعة القدرات النظامية وإمكاناتها وأدائها؛ (و) السلامة والأمن؛ (ز) القيادة والمساءلة؛

(د) في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٦/٧٠ بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة الذي أحاطت فيه علما بتقرير الأمين العام (A/70/357-S/2015/682) وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى (A/70/95-S/2015/446)، وقررت أن تواصل النظر خلال دورتها السبعين في التوصيات المنبثقة عن مبادرة الأمين العام، في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الرابعة، واللجنة الخامسة، والهيئات الأخرى المعنية، وفقا للإجراءات المتبعة وفي حدود اختصاص كل منها؛

(هـ) في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان باسم المجلس فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين" (S/PRST/2015/22) قام فيه المجلس، في جملة أمور، بالإحاطة علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام؛

(و) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٧٠ بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، الأمين العام على أن ينظر في إدراج اقتراحات في مشاريع الميزانيات المقبلة لتعزيز القدرات في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة.

٣ - ويشير الأمين العام، في تقريره عن التقديرات المنقحة (A/70/745)، إلى أن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وجه نداءً قوياً من أجل منح الصدارة بمحداً لأنشطة منع نشوب النزاعات والوساطة. ولاحظ الفريق، في تقريره، أن المهام الأساسية في مجال دعم منع نشوب النزاعات والوساطة في الأمانة العامة يستمر تمويلها من التبرعات، التي لا يمكن التنبؤ بمبلغها، وأوصى بتعزيز قدرات الأمانة العامة الأساسية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، وتوفير موارد أكثر موثوقية لها في إطار الميزانية العادية. ويتناول الأمين العام، في الفقرات ٣٧ إلى ٤٤ من تقريره عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682)، موضوع تعزيز نطاق استجابات الأمم المتحدة وأدائها لمنع نشوب النزاعات والتوسط لحلها، بما في ذلك المشاركة المبكرة لمجلس الأمن، والمكاتب الإقليمية، وتعزيز القدرات الوقائية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والعمل المبكر من خلال نشر "أفرقة خفيفة" من الخبراء من أجل العمل الوثيق مع المنسقين المقيمين بغية معالجة حالات محددة.

٤ - ويقترح الأمين العام، في تقريره عن التقديرات المنقحة (A/70/745)، تعزيز قدرات إدارة الشؤون السياسية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. ويحدد، في الفقرات ٣٤ إلى ٣٩ من تقريره، أهدافاً واستراتيجيات (ويشير إلى أن الاحتياجات الواردة في اقتراحه يسترشد في تحديدها بهدف شامل متمثل في جعل إدارة الشؤون السياسية أكثر عملية وأكثر توجهاً نحو الاستجابة السريعة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، ومن ثم تمكينها من تقديم الدعم بقدر أكبر من الفعالية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مساعيها الرامية إلى منع نشوب النزاعات والوساطة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤). وتحقيقاً لهذه الغاية، يقترح تعزيز ملاك موظفي الشعب الإقليمية الست التابعة للإدارة، وكذلك شعبة السياسات والوساطة وشعبة المساعدة الانتخابية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦).

٥ - وترد المعلومات عن علاقة الاقتراحات الحالية بالخطة البرنامجية لفترة السنتين وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في الفقرة ٤٠ من تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة (A/70/745). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم تقدّم معلومات كمية عن أهداف الأداء والنواتج التي من المتوقع تحقيقها نتيجة للزيادة المقترحة في مستويات ملاك الموظفين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التغييرات في الأداء البرنامجي والنواتج، نتيجة للوظائف الإضافية المقترحة لإدارة الشؤون السياسية، ستدرّج في تقرير الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وترى اللجنة أن الطلبات المتعلقة بالزيادات في ملاك الموظفين ينبغي أن تستند إلى تحليل لأثر الموارد الإضافية المقترحة على أهداف الأداء والنواتج التي يتوقع تحقيقها وينبغي أن ترفق بها معلومات عن هذا الأثر (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠ أدناه).

٦ - ويرد موجز للآثار التي ستترتب على اقتراحات الأمين العام في الموارد والوظائف في الجداول ١ إلى ٤ من تقريره عن التقديرات المنقحة (A/70/745). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ الناتجة عن الاقتراحات الواردة في التقرير تبلغ ما إجماليه ٢٠٠ ٦٤٠ ١٢ دولار (صافيه ٢٠٠ ٦٠٨ ١١ دولار)، على النحو المبين في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد والوظائف حسب باب الميزانية والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

باب الميزانية	الاحتياجات			
	(أ) المتعلّقة بالوظائف	(ب) المتعلّقة بالوظائف	(أ)+(ب) الإضافية	(أ) المتعلّقة بالوظائف
٣ - الشؤون السياسية				
البرنامج الفرعي ١ - منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها	٨ ٠٠٠,٠	-	٨ ٠٠٠,٠	٣٧
البرنامج الفرعي ٢ - المساعدة الانتخابية	٢٤١,٢	-	٢٤١,٢	١
دعم البرامج	٢٥٨,٦	٣٥٥,٦	٦١٤,٢	٣
المجموع الفرعي، الباب ٣	٨ ٤٩٩,٨	٣٥٥,٦	٨ ٨٥٥,٤	٤١
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	٢ ٧٥٢,٨	٢ ٧٥٢,٨		

باب الميزانية	الاحتياجات			
	(أ)	(ب)	(أ)+(ب)	الاحتياجات الإضافية (غير المتعلقة بالوظائف)
٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين			١٠٣٢,٠	
المجموع (المبلغ الإجمالي)	-	-	١٢٦٤٠,٢	
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٨٤٩٩,٨	٣١٠٩,٤	١١٦٠٨,٢	٤١

٧ - وتتصل الاحتياجات الإضافية من الموارد المقترحة بإنشاء ما مجموعه ٤١ وظيفة في إدارة الشؤون السياسية وما يتصل بها من موارد غير متعلقة بالوظائف، تشمل إنشاء ٣٢ وظيفة جديدة وتحويل ٩ وظائف كانت تمول سابقا من الموارد الخارجة عن الميزانية. وتشير المعلومات عن الوظائف المقترحة، الواردة في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة (A/70/745) إلى أن الوظائف الـ ٣٢ الجديدة المقترحة إنشاؤها تشمل ١٣ وظيفة كانت تمول سابقا على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية. وبالتالي، ستمول ٢٢ وظيفة من أصل ٤١ وظيفة مقترحة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، وفقا لما قرّره الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠، استندت التكاليف التقديرية للوظائف المقترحة إلى معدلات الشواغر التالية: (أ) ٥٠ في المائة بالنسبة للوظائف الجديدة من الفئة الفنية وما فوقها ومن فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها؛ و (ب) ٩ في المائة بالنسبة للوظائف المستمرة من الفئة الفنية وما فوقها؛ و (ج) ٦ في المائة بالنسبة للوظائف المستمرة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها (انظر أيضا A/70/7، الفقرة ٥٧). وأبلغت اللجنة كذلك أن الوظائف التسع المقترحة تحويلها ستعتبر وظائف مستمرة، بالنظر إلى أنها قد شُغلت عن طريق عملية اختيار الموظفين (انظر الفقرة ٢٣ أدناه). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنها، عند نظرها في اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالملاك الوظيفي، تدرس الوظائف المقترحة مقابل متطلبات تنفيذ الولاية؛ وتشدد أيضا على أن أي وظيفة موصى بها تقرّها الجمعية العامة ينبغي أن تُعتبر وظيفة جديدة في إطار الميزانية البرنامجية، بصرف النظر عن ترتيبات التمويل القائمة، وينبغي أن تخضع بالتالي لإجراءات الاستقدام ومعدلات الشواغر المطبقة على الوظائف الجديدة.

٨ - ويرد في الجدول ٢ أدناه موجز التغييرات المقترحة في الوظائف.

الجدول ٢

التغييرات المقترحة في الوظائف حسب البرنامج الفرعي/الشعبة وحسب الفئة/الرتبة

البرنامج الفرعي/الشعبة	المجموع الوظائف حسب الفئة/الرتبة ^(١)
برنامج العمل	
البرنامج الفرعي ١	
شعبة أفريقيا الأولى	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٢٦	١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٦ ف-٤، ٥ ف-٣، ٣ ف-٢، ٧ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة (نيويورك) ٤	١ ف-٣ ^(ب) ، ١ ف-٣ ^(ج) ، ١ ف-٢ ^(ب) ، ١ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة (نيروبي) ٣	١ ف-٤ ^(ب) ، ١ ف-٣ ^(ج) ، ١ ر م ^(ج)
شعبة أفريقيا الثانية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٢٥	١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٤ ف-٤، ٤ ف-٣، ٥ ف-٢، ٧ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة ٥	١ ف-٥، ١ ف-٤ ^(ج) ، ١ ف-٣ ^(ج) ، ١ ف-٢، ١ خ ع (ر أ)
شعبة آسيا والمحيط الهادئ	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ١٥	١ مد-١، ٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٥ ف-٣، ١ ف-٢، ٤ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة ٣	١ مد-٢، ١ ف-٥، ١ ف-٤
شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ١٥	١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ ف-٢، ٣ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة ٢	٢ ف-٤ ^(ج)
شعبة الأمريكتين	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ١٤	١ مد-١، ٤ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ ف-٢، ٤ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة ٤	١ مد-٢، ١ ف-٤، ٢ ف-٣
شعبة أوروبا	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ١١	١ مد-٢، ٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٣ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة ٤	١ مد-١، ١ ف-٤، ١ ف-٣ ^(ب) ، ١ ف-٢ ^(ج)
شعبة السياسات والوساطة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٢٢	١ مد-٢، ٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٧ ف-٤، ٤ ف-٣، ١ ف-٢، ٥ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة ١٢	٢ ف-٥ ^(ب) ، ١ ف-٥ ^(ج) ، ٢ ف-٤، ٣ ف-٤ ^(ب) ، ١ ف-٣، ٢ ف-٣ ^(ج) ، ١ خ ع (ر)
المجموع الفرعي للبرنامج الفرعي ١	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ١٢٨	٥ مد-٢، ٧ مد-١، ١٩ ف-٥، ٤٩ ف-٤، ٣/٤ ف-١٥، ١/٢ ف-١٥، ٣٣ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة ٣٧	٢ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ٢٢ ف-٤، ٣/٤ ف-٣، ١/٢ ف-١، ١ خ ع (ر)، ٢ خ ع (ر أ)، ١ ر م

البرنامج الفرعي/الشعبة	المجموع الوظائف حسب الفئة/الرتبة ^(١)
البرنامج الفرعي ٢	
شعبة المساعدة الانتخابية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٢٣	١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ١٠ ف-٣/٤، ٧ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة (أديس أبابا) ١	١ مد-١ ^(ج)
دعم البرامج	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ١٤	١ مد-١، ٢ ف-٣/٤، ١ ف-١/٢، ١٠ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة ٣	٢ خ ع (ر أ)، ١ خ ع (ر أ) ^(ج)
المجموع، إدارة الشؤون السياسية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٢٦٤	١ وأ ع، ٢ أ ع م، ٨ مد-٢، ١٥ مد-١، ٣٦ ف-٥، ٨٨ ف-٣/٤، ٢١ ف-١/٢، ٥ خ ع (ر)، ٨٨ خ ع (ر أ)
الوظائف المقترحة ٤١	٢ مد-٢، ٢ مد-١، ٥ ف-٥، ٢٢ ف-٣/٤، ٣ ف-١/٢، ١ خ ع (ر)، ٥ خ ع (ر أ)، ١ ر م

المختصرات: خ ع، الخدمات العامة؛ ر ر، الرتبة الرئيسية؛ ر أ، الرتب الأخرى؛ ر م، الرتبة المحلية.

(أ) جميع الوظائف مقرها نيويورك، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(ب) الوظائف المقترحة تحويلها.

(ج) الوظائف المقترحة التي كانت تمول سابقا على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٩ - ويذكر الأمين العام في الفقرة ١٥ من تقريره عن التقديرات المنقحة أن مختلف الأنشطة والتوصيات عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682) التي سلّط التقرير عليها الضوء لا تُعدّ إجراءات مستقلة وإنما تستفيد من الجهود المبذولة ومبادرات الإصلاح الطويلة الأمد المنجزة على مدى العقد الماضي من أجل تعزيز إدارة الشؤون السياسية وجعل المنظمة أوفى بالغرض المتمثل في إنحاز وعد منع نشوب النزاعات.

١٠ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الأمين العام يمثل المجموعة الثانية من اقتراحات جوهرية قدّمها الأمين العام منذ عام ٢٠٠٨ بهدف زيادة قدرات إدارة الشؤون السياسية^(١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن العديد من الأفكار المطروحة في تقريره عن التقديرات المنقحة (A/70/745) تستند إلى اقتراحاته السابقة - ومن الأمثلة على ذلك أفكار بناء قدرات الشعب الإقليمية، وتعزيز قدرات تخطيط السياسات ودعم الوساطة في الإدارة والزيادة المقترحة في عدد موظفي شعبة المساعدة الانتخابية.

(١) انظر A/62/521 و Corr.1 و A/62/7/Add.32. وانظر أيضا قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦١.

١١ - وعند الاستفسار، زُوِّدت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبيّن تطوّر اعتمادات الميزانية العادية والتبرعات المخصصة لإدارة الشؤون السياسية منذ فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الجدول ٣

التغييرات في الموارد بحسب فترة السنتين

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

فترة السنتين	الاعتماد النهائي للميزانية العادية ^أ	التبرعات إلى الصندوق الاستثماري لدعم الشؤون السياسية
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٥٥,٣	١٢,٠
٢٠٠٧-٢٠٠٦	٥٧,٣	٩,١
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٦٨,٩	٢٥,١
٢٠١١-٢٠١٠	٧٨,٢	١٩,٦
٢٠١٣-٢٠١٢	٨٢,٧	٣٤,١
٢٠١٥-٢٠١٤	٨٣,٧	٣٦,٦

(أ) باستثناء الاعتماد المخصّص للبعثات السياسية الخاصة.

١٢ - ويذكر الأمين العام، في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من تقريره عن التقديرات المنقّحة (A/70/745)، أنه على الرغم من التقدم المحرز على مدى السنوات القليلة الماضية، لا يزال يتعيّن القيام بالكثير، وأن إدارة الشؤون السياسية لا تزال تفتقر إلى الاستقرار المالي وإمكانية التنبؤ بالموارد المالية في العديد من المجالات الحيوية. وعلاوة على ذلك، ثمة طلب متزايد على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، ويُعزى ذلك إلى زيادة عدد النزاعات المحتدمة في جميع أنحاء العالم، وإلى زيادة إدراك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للإمكانات التي تنطوي عليها عمليات منع نشوب النزاعات. وذكر الأمين العام أيضاً أنه يُطلب الآن بصورة روتينية إلى المنظمة، عن طريق إدارة الشؤون السياسية، أن تدعم هؤلاء الشركاء في تنمية قدراتهم وتعزيزها في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة.

١٣ - وزُوِّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بالجدول التالي الذي يبيّن عدد البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام المضطلع بها في فترة السنوات العشر السابقة.

الجدول ٤

عدد البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام حسب المنطقة

الفترة	أفريقيا	الأمريكتان	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا	الشرق الأوسط وغرب آسيا	المجموع
البعثات السياسية الخاصة ^(أ)						
٢٠٠٧-٢٠٠٦	١٦	٢	٢	١	٦	٢٧
٢٠٠٩-٢٠٠٨	١٦	صفر	٢	٢	٦	٢٦
٢٠١١-٢٠١٠	١٦	صفر	٢	٢	٦	٢٦
٢٠١٣-٢٠١٢	١٩	صفر	٢	٢	٩	٣٢
٢٠١٥-٢٠١٤	١٩	صفر	٢	٢	٩	٣٢ ^(ب)
عمليات حفظ السلام						
٢٠٠٧-٢٠٠٦	٩	١	٢	٣	٣	١٨
٢٠٠٩-٢٠٠٨	٨	١	٢	٣	٣	١٧
٢٠١١-٢٠١٠	٨	١	٢	٢	٣	١٦
٢٠١٣-٢٠١٢	٨	١	٢	٢	٤	١٧
٢٠١٥-٢٠١٤	٩	١	١	٢	٣	١٦

(أ) تشمل المبعوثين الخاصين، وأفرقة رصد الجزاءات وأفرقة الرصد، والبعثات السياسية الخاصة الميدانية المنشورة في بلدان أو مناطق محددة.

(ب) تشمل ما مجموعه ١١ بعثة سياسية خاصة ميدانية على النحو التالي: ٧ في أفريقيا و ٤ في الشرق الأوسط وغربي آسيا.

ثانياً - الملاحظات والتوصيات

١٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح في تقريره عن التقديرات المنقحة (A/70/745) زيادة كبيرة في قدرات إدارة الشؤون السياسية، تبلغ ١٥ في المائة في مستويات التوظيف العامة لهذه الإدارة، بما في ذلك زيادة قدرها ٢٩ في المائة في إطار البرنامج الفرعي ١، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وتلاحظ اللجنة كذلك أنها واجهت صعوبات كبيرة عند نظرها في اقتراحات الأمين العام بسبب افتقار التقرير إلى التفاصيل والمبررات، وبسبب توقيت تقديم التقرير (انظر الفقرة ١٥ أدناه).

التوقيت وعملية إعداد الميزانية

١٥ - ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتقديم اقتراحات لإحداث تغييرات رئيسية في مستويات الموارد في سياق الميزانية البرنامجية، من أجل تيسير مداوالات الجمعية العامة وضمان سلامة عملية إعداد الميزانية. وترى اللجنة أن عملية إعداد الميزانية ينبغي أن توفر للدول الأعضاء فرصة للتوصل إلى فهم واضح للموارد الإجمالية التي ينبغي استخدامها لتحقيق أهداف الأداء المتوقعة والنتائج المتوقعة، استناداً إلى تحويل الولايات إلى ميزانية برنامجية مقترحة فعالة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢ و ٢٤٣/٦٤، اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يتخذ الخطوات اللازمة لتفادي اتباع نهج تجزئي في إعداد الميزانية وأن يكفل عرض أوفى صورة ممكنة لاحتياجات المنظمة.

١٦ - وترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي تجنب تقديم اقتراحات الأمين العام لتنظر فيها الجمعية العامة خارج عملية إعداد الميزانية البرنامجية. وفي ضوء التسلسل الزمني للأحداث المؤدية إلى تقديم تقرير الأمين العام (انظر الفقرة ٢ أعلاه)، الذي يبين أن تقرير الفريق صدر في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومع مراعاة ما ذكره الأمين العام عن تراكم القيود التي تواجه الإدارة على مدى السنوات القليلة الماضية (انظر A/70/745، الفقرة ٢٣، وانظر أيضاً الفقرتين ٩ و ١٠ أعلاه)، فاللجنة قلقة من عدم بذل جهود أكبر من أجل تقديم اقتراحات لتعزيز إدارة الشؤون السياسية في الوقت المناسب لينظر فيها في مداوالات الجمعية العامة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وبالتالي تجنب تجزئي عملية إعداد الميزانية. وتوصي اللجنة بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتفادي اتباع نهج تجزئي لعملية وضع الميزانية.

١٧ - وفي ضوء الفقرة ٥٤ من قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠، طلبت اللجنة الاستشارية أيضاً توضيحاً بشأن توقيت تقديم تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة في غضون فترة قصيرة من اعتماد الجمعية العامة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، عوضاً عن تقديمه في سياق مشاريع الميزانية المقبلة. وأبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة عادة ما تعتبر أن مصطلح "الميزانية المقبلة" يشير إلى الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المقبلة (٢٠١٨-٢٠١٩). غير أن الأمين العام يقدم تقريره الآن ويحث الدول الأعضاء على النظر في اقتراحاته في الوقت المناسب بسبب الطابع الملح للأنشطة الوقائية والحاجة إلى التعجيل بتعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم تلك الأنشطة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن التقرير

عن التقديرات المنقحة قد قُدم وفقا للبند ٢-٨ والقاعدة ١٠٢-٤ (ب)^(٢) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١٨ - وترى اللجنة الاستشارية أنه إذا كان الأمين العام يعتبر احتياجات إدارة الشؤون السياسية ملحة للغاية، فقد كان يجدر أن تُقدّم اقتراحاته في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة غير مقتنعة بالحاجة الملحة لتقديم اقتراح الأمين العام، بالنظر إلى أن المطالب المتعلقة بهذه الإدارة قد ازدادت على مر السنين (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)، وأخذاً في الاعتبار الزيادة التدريجية في الموارد المتاحة للإدارة (انظر الجدول ٣ أعلاه). وعلاوة على ذلك، فلأن تقرير الأمين العام لم يُقدّم في الوقت المناسب لكي تنظر الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ترى اللجنة أنه، بدلا من تقديم تقرير معد بشكل غير كاف ولم يحن بعد أو أن تقديمه، كان ينبغي بذل جهود أكثر لإعداد اقتراحات مبررة تبريرا كاملا ومستندة إلى تحليل مفصل للاحتياجات (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠ أدناه).

المضمون

١٩ - ترى اللجنة الاستشارية أن الزيادة الكبيرة في الموارد المقترحة لفترة السنتين الحالية ينبغي أن تكون مبررة تبريرا كاملا ومدعومة بتحليل شامل للاحتياجات وبنواتج يتعين إنجازها، مع مراعاة القدرات الحالية^(٣) وعوامل عبء العمل ذات الصلة، وكذلك أشكال التصدي والأدوات الأخرى المشار إليها في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والوساطة والأدوار الذي يتعين أن تضطلع بها الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والإقليمي (انظر A/70/745؛ وانظر أيضا الفقرة ٣ أعلاه). بيد أن اللجنة تلاحظ أن الاقتراحات المقدمة ليست مدعومة بتحليل مكتمل الصياغة. وترى اللجنة أن المبررات التي قُدمت ومضمون التقرير لا تتناسب مع حجم الزيادة الكبيرة المقترحة في موارد الميزانية البرنامجية، وأن الجمعية العامة لم تُزوّد بمعلومات كافية تمكنها من اتخاذ قرار مستنير. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة من جديد أهمية تحسين شفافية ووضوح المعلومات الواردة في وثائق الميزانية المقترحة، ولا سيما فيما يتعلق

(٢) تنص القاعدة ١٠٢-٤ (ب) على أنه يجوز تقديم مقترحات منقحة ومكملة للميزانية البرنامجية عندما تنطوي على أنشطة يعتبرها الأمين العام ملحة للغاية ولم يكن في الإمكان التنبؤ بها وقت إعداد المقترحات الأولية للميزانية البرنامجية.

(٣) بما في ذلك، على سبيل المثال، المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام.

بالتغييرات المقترحة في الموارد من فترة سنتين إلى فترة سنتين أخرى، بما يشمل تحليلاً أكثر تفصيلاً للتغييرات في الموارد الناشئة عن الولايات الجديدة والموسّعة والتغييرات المقترحة الأخرى في تخصيص الموارد (انظر A/70/7، الفقرة ٤١).

٢٠ - وتشدد اللجنة الاستشارية أيضاً على أن إعداد الاقتراحات المتعلقة بتعزيز القدرات يتيح فرصة لتحقيق الاستفادة المثلى من أساليب العمل، والسعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة، واستعراض القدرات والهياكل والترتيبات التنظيمية مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة. وترى اللجنة أنه، بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في الموارد المقترحة، ينبغي النظر أيضاً في تحديد أولويات تنفيذ تعزيز قدرات منع نشوب النزاعات والوساطة في إدارة الشؤون السياسية وجعل ذلك التنفيذ تدريجياً.

التوصيات المتعلقة بالموارد

٢١ - في حين تلاحظ اللجنة الاستشارية الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء بشأن تعزيز قدرات منع نشوب النزاعات والوساطة، وتسلم بوجود طلب متزايد على أنشطة إدارة الشؤون السياسية في هذين المجالين، فهي ليست في وضع يتيح لها التوصية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام المتعلقة بإدارة الشؤون السياسية، بالنظر إلى عدم وجود تفاصيل ومبررات وافية تدعم طلب الزيادة الكبيرة في مستويات الملاك الوظيفي. ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضع مقترحاً مبرراً تبريراً وافياً، يأخذ في الاعتبار ملاحظات اللجنة الواردة في الفقرات أعلاه.

٢٢ - وريثما تنظر الجمعية العامة في هذا الاقتراح، وبصرف النظر عن تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن مضمون التقرير وتوقيت تقديمه، ترى اللجنة، استناداً إلى المعلومات الإضافية المقدمة إليها فيما يتعلق بالمجالات التي تشهد طلباً متزايداً على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، أنه ينبغي تزويد إدارة الشؤون السياسية ببعض القدرات الإضافية. ولذلك توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الموارد التالية:

(أ) في شعبة السياسات والوساطة، توصي اللجنة بالموافقة على موارد تمول من المساعدة المؤقتة العامة لتغطية تكاليف الوظائف التالية لمدة ٢١ شهراً:

١' وظيفة كبير مستشارين في الشؤون الجنسانية (ف-٥) في وحدة القضايا الجنسانية (انظر A/70/745، الفقرة ٧٢ (أ))؛

٢' وظيفة لمستشار للشؤون الجنسانية (ف-٣) في وحدة القضايا الجنسانية (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢ (ب))؛

٣' وظيفة لكبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥) في وحدة دعم الوساطة (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢ (ج))؛

٤' وظيفتان لموظفي شؤون سياسية (ف-٤) في وحدة تخطيط السياسات (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢ (ه)).

(ب) في شعبة أفريقيا الأولى، توصي اللجنة بالموافقة على تمويل من المساعدة المؤقتة العامة يعادل تكاليف وظيفتين برتبة ف-٣ لمدة ٢١ شهرا؛

(ج) في شعبة أفريقيا الثانية، توصي اللجنة بالموافقة على تمويل من المساعدة المؤقتة العامة يعادل تكاليف وظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ لمدة ٢١ شهرا.

(د) في شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا، توصي اللجنة بالموافقة على تمويل من المساعدة المؤقتة العامة يعادل تكاليف وظيفة برتبة ف-٤ لمدة ٢١ شهرا.

٢٣ - وفي ضوء الملاحظات الواردة في الفقرة ٧ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتطبيق عامل شواغر بنسبة ٥٠ في المائة على الوظائف المذكورة أعلاه لمدة ٢١ شهرا. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام بشأن الوظائف الـ ٣١ المتبقية وجميع ما يتصل بها من موارد غير متعلقة بالوظائف.

ثالثا - تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام

٢٤ - على النحو المذكور في الفقرة ٢ (ج) أعلاه، وضع الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682)، برنامج عمل يغطي طائفة واسعة من المجالات التي سيتم تناولها، على نحو ما أشارت إليه الجمعية العامة في قرارها ٦/٧٠، في سياق مختلف الهيئات الحكومية الدولية (انظر الفقرة ٢ (د) أعلاه). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٦/٧٠، قررت أن تواصل النظر خلال الدورة السبعين للجمعية العامة في التوصيات المنبثقة عن مبادرة الأمين العام، في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الرابعة، واللجنة الخامسة، والهيئات الأخرى المعنية، وفقا للإجراءات المتبعة وفي حدود اختصاص كل منها. (انظر أيضا الفقرة ٢ (د) أعلاه). وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يولي اهتماما خاصا، عند إعداد اقتراحاته، لضمان التماسك وللسعي إلى تحقيق أوجه التآزر والتكامل داخل الأمانة العامة وسائر الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٥ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (A/70/751) يتضمن أيضا اقتراحات منبثقة عن توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام. وترى اللجنة ضرورة تحسين المعلومات المرفقة بمقترحات الميزانية من أجل تقديم صورة أوضح وأشمل عن الاحتياجات الإجمالية من الموارد المتصلة بتنفيذ توصيات الفريق.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٦ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٨٠ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن توافق على موارد إضافية قدرها ٦٠٠ ٥١٦ ٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)؛

(ب) أن تعتمد مبلغاً إضافياً قدره ٦٠٠ ٥١٦ ٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية (٦٠٠ ١٧٨١ دولار)، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية (٧٣٥ ٠٠٠ دولار)، يُقَيَّد على حساب صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(ج) أن تعتمد مبلغاً إضافياً قدره ١٨٣ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يُقَيَّد على حساب صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ويقابله مبلغ معادل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.